الوقائع التى تزلزلنا هى أن زعيمًا عربيًّا غزا الكويت ونهبها ثم ضمها إلى وطنه ، ونتيجة لصُنْعِهِ تمزق العرب ما بين مؤيد للشرعية والمبادىء والمصلحه العربية القائمة على الحرية والعدل ، ومنحاز للقوة بأى ثمن . ووجد العالم فى الغزو ما يتحدى مصالحه ومبادئه الجديدة ، فأصدر قراراته المعروفة ، وبُذِلَت المساعى العديدة من الشرق والغرب لحل المشكلة حَلاً سلميًّا ، ولكن المساعى تطايرت على صخرة عناد الزعيم ، فكانت الحرب ، وناور الزعيم بكل وسيلة غير مشروعة ، فساوَم بالرهائن، ونَكَّلَ بالأسرى ، وأطلق صواريخه على المدنيين ، ولوث البيئة، ومازال يهدد بالمزيد من المنكرات حتى مرغ سُمعة العرب فى التراب ، وجعلهم رمزًا للهمجية والشر .

هذا هو الواقع ، أما تفسيره فقد اختلفت الآراء :

البعض وجد فى تسلسل الأحداث ، وطبيعة الزعيم ، والخلفية التاريخية التفسير الكافى ، فالحدث فى النهاية ثمرة رجل دموى طاغية ، له سابقة فى الاندفاع إلى الحرب ، وعليه شهادة دامغة بقصر النظر ، وسوء تقدير العواقب .

ولكن البعض الآخر يتخطى الأحداث والمشاهدات إلى ما وراءها ،

فيزعم أن التراجيديا التى نكابدها نتيجة مكيدة حِيكَتْ للسيطرة على العرب وثرواتهم ومستقبلهم ، وأن الزعيم العربى يلعب دوره فى التراجيديا بوعى أو بغير وعى .

الاختلاف كما ترى فى التفسير فقط ، وفى الحكم أيضًا على « صدام حسين » فنحن نقول : إنه عربى طاغية ، سيىء التقدير والسلوك ، أما هم فيقولون : إنه عميل أو مغفل .

الغريب فى الأمر أننا فى حدود تصورنا نطالب بعودة الشرعية ، بالانسحاب من الكويت ، ولا نرى بأسًا من تأديب الطاغية إذا أصَرَّ على الرفض .

أمَّا الآخرون فينادون بإيقاف الحرب بلا شروط ، مما يعنى التستر على الجريمة ، وإنقاذ الرجل الذى كشف خيالهم المبدع عن كونه عميلاً أو مغفلا .

كان الأجدر بهم أن يتفحصوا واقعهم ، وأن يتساءلوا عَمَّا يجنبه الوقوع فى المكائد ، وعَمَّا يؤهله للتصدى لعالم يموج بالمكائد والدسائس ، عن نظام الحكم ونوعية الرجال التى تقود السفينة بدون انزلاق إلى الغفلة أو الخيانة ، ولكنهم لا هَمَّ لهم إلاَّ إنقاذ المجرم والتغطية على الجريمة .

أيها السادة :

نحن برغم الآلام والأحزان متفائلون بالعواقب ، نأمل فى عودة الشرعية ، وحل مشكلات المنطقة فى ظل مبادىء دولية جديدة وطيبة .

وأنتم متشائمون ، لا ترون فيما يجرى وما يُقال إلاَّ تكرارًا للماضى

بمآسيه القهرية الاستعمارية ، ولا أزعم أننا فى تفاؤلنا على يقين مائة فى المائة ، فلا تكونوا فى تشاؤمِكُم على يقين مائة فى المائة .

لننتظر شهرًا أو بضعة أشهر وسوف تنجلى الحقيقة ناصعة . . إنْ تكن خيرًا فخير . . وإن تكن شرًّا فقد تعلمنا من ماضينا أَنْ نتعامل مع الخير بما يناسبه ، ومع الشر بما يناسبه .

(٢٨ / ٢ / ١٩٩١)

فى هذه الفترة من التاريخ تعبر الجو العربى ثلاث موجات من الإحباط :

الأولى : موجة فقرٍومعاناة فى بعض أوطانه وطبقاته ، جعلت من الحياة عبئًا لا يُحتمل ، وألقت على وجه المستقبل قناعًا أسود ، داعية الناس للرفض والتمرد .

الثانية : هى قضية فلسطين ، وتَمَادِى إسرائيل فى التشدد واستعمال العنف ، كما نشاهد كل يوم فى الأرض المحتلة وجنوب لبنان ، وقد تركت تلك الممارسات جرحًا عميقًا فى كبرياء كل عربى ، وأغرته بالتلهف على القوة بأى ثمن ومن أى سبيل .

الثالثة : موجة دينية متطرفة أوقفت الزمن عند نقطة لا يتجاوزها ، واعتقدت ـ تبعًا لذلك ـ أن الحروب الصليبية مازالت قائمة ، وأن الإسلام مازال هدفَ المتربصين ، وأنهم مازالوا يكيدون له بالسلاح والرأى والثقافة .

من أجل ذلك وجد رجل مثل « صدام حسين » قطاعات عربية غير قليلة تُبايعه على الزعامة ، وتعلن استعدادها لافتدائه بالروح والدم .

ومَنْ هو صدام حسين ؟

إنه رجل لا يخلو من قوة ذاتية ، ولمسات من سحر الزعامة ، ولكنه جاهل على المستويين : المدني والعسكرى ، طموح ، أنانى ، دموى كفرد ، طاغية ، لا يطيق رأيًا مُخالفًا ، أو شخصًا ذا استقلال وقوة ، وقد تولى شئون العراق وهى تتقدم بخُطًى ثابتة ، فزادها تقدمًا ، حتى تنبأ له كثيرون بمستقبل عظيم ، وإذا بالطاغية يدفع بها إلى حرب إيران ، مستهترًا بكل المبادىء الإسلامية ، ويحيلها إلى أمة مَدِينة مثخنة بالجراح ، ثم يدفعها مرة أخرى إلى التهام الكويت ، مستهينًا بالمبادىء العربية والشرعية الدولية .

وتتابعت فصول المأساة كما نذكرها جميعًا ، وفى أثنائها وضحت للعين بقايا الخافى من شخصيته ، وضح أنه « جعجاع » قليل الأدب ، سيىء الرأى والسلوك ، لص ، غادر ، يعبث بالرهائن والأسرى ، يعتدى على المدنيين ، يلوث البيئة ، يحرق آبار البترول . . إنه بإيجاز : أقبح وجه عربى ، وأسوأ عنوان ، وشَرُّ مَثَلٍ . . كيف وُجِدَ هذا الكائن المرذول ؟ مَنْ يُشايعه ؟ أو يتبعه ، أو يتعاطفُ معه ؟

ارجع إلى موجات الإحباط الثلاث لعلك تجد تفسيرًا ، ولكنه ليس بالعذر ، وبحسبه أن يجعلنا نتأمل مأساتنا الأخلاقية ونتلمس جذورها .

علينا أن نقهر الفقر ، وأن نحل القضية ، وأن نعالج التطرف . وهو طريق طويل ، ولكنه يبدأ بالديمقراطية الكاملة .

(٤ / ٣ / ١٩٩١)

معركة السلام

لقد انتصرت القوات المتحالفة فى معركة الخليج ، وعليها الآن أن تنتصر فى معركة السلام . . لقد انتصرت تحت مظلة قرارات عالمية ، أدانت العدوان ، وتمسكت بالشرعية والقوانين الدولية ، فالمنتظر والمأمول أن تقيم دعائم السلام على نفس المبادىء ، فتؤكد صدقها وعدالتها ، وتجهض رأى خصومها الذين دعوا إلى الحذر من شعاراتها ، واعتبروها غطاءً لنوايا شريرة تستهدف السيطرة على المنطقة وثرواتها ، وكم من معاهدات صُلح هيأت للمنتصر ما يشتهى من انتقامٍ من عدوه ، وإذلالٍ له ، وقضاء على قوته وكرامته ، فحققت سلامًا مؤقتًا ، ومهدت لحرب تالية راح ضحيتها الملايين من البشر ، والمليارات من الأموال .

إن حرب الخليج هى أول تجربة يصادفها العالم وهو يعمل على تغيير سياسته إلى سياسة جديدة تقوم على التعاون والعدل والنظرة الإنسانية الشاملة ، فنجاح العالم فى علاجها هو بمثابة وضع حجر الأساس فى بناء عالم جديد لبشرية جديدة . وطالما دار الحديث حول نظام أمنى جديد للمنطقة يحقق الاستقرار والنمو ، ويضمن للأمم مصالحها فيها ، ولا يواجهها بالأزمات على فترات دورية .

وهذا النظام الأمنى لا يقتصر على تنظيم القوات العسكرية ، ولكنه يقتضى قبل ذلك ـ أو مع ذلك ـ حل المشكلات التى تتسبب فى خلق الأزمات والاضطرابات ، وتصدير الضرر إلى جميع أنحاء العالم .

علينا أن نتصدى لحل القضية الفلسطينية بما يحقق السلام الشامل القائم على العدل ، كذلك الجولان ، وجنوب لبنان ، وعلينا أن نحل مشكلات الحدود حلاً حاسماً ونهائيًا .

علينا أن نفرغ من جميع أوزار الماضى ليتسنى لنا بدء حياة جديدة تتناول كل ما ينقصنا فى أنظمة الحكم والتكامل الاقتصادى ، والتوجه الحضارى نحو العلم والحضارة ، فى ظل السلام والإيمان والإخوة البشرية .

(١٩٩١ / ٣ / ٧)

العودة إلى البيت

غَدَاة إيقاف القتال وَجَّهَ السيد رئيس الجمهورية نداءً عربيًّا ، من أبرز نقاطه :

١ ـ استعادة الثقة بين الأوطان العربية .

٢ ـ تسوية النزاع العربى الإسرائيلى .

٣ ـ إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل .

٤ ـ تسوية الخلافات بين البلاد العربية .

٥ ـ التركيز على الأمن والتنمية .

٦ ـ تعزيز مسيرة الديمقراطية .

وبالنسبة لمصر يجب أن تعود إلى جدولة أهدافها ، وتوجيه الهمة إلى تحقيقها بِنِيَّةٍ صادقة ، وعزيمة صلبة ، ومثابرة لا تتوقف .

وفى مقدمة هذه الأهداف ـ ونحن نُجْمِلُ ولا نُفَصِّل :

١ ـ تعزيز مسيرة الديمقراطية بإعادة النظر فى الدستور ، وإلغاء القوانين الاستثنائية ، والتركيز على احترام حقوق الإنسان ، والوحدة الوطنية .

٢ ـ التركيز على المشكلة الاقتصادية ، وتهيئة الأرض للعمل

والاستثمار، وإزالة كافة العواقب البيروقراطية والقانونية ، والتصدى للمشكلات بالحزم والشجاعة المطلوبين .

٣ ـ الاستمرار فى ثورة التعليم بهدف رَبْطِه بالتنمية والمجتمع ، وإقامته على أسس ديمقراطية تشجع التفكير والإبداع ، والعناية الفائقة المستنيرة بالتربية الدينية والقومية والثقافية .

٤ ـ الاهتمام الواجب بالعلم والبحث العلمى ، وتمكين العلماء من أداء واجبهم فى التخطيط والإرشاد فى كل ما يتعلق بشئون المجتمع ، ويتضمن ذلك شئون البيئة وتنظيم الأسرة .

٥ ـ سيادة القانون سيادة جامعة مانعة ، وتنظيم القوانين وغربلتها ، ويدخل فى ذلك استقلال القضاء وتحقيق مطالب القضاة .

٦ ـ شن الحرب على الفساد والمخدرات والتطرف بشتى الوسائل العلمية والوعظية والأمنية .

نريد أن نتابع أنباء التقدم كما كنا نتابع أنباء الحرب ، فلا يمضى يوم بدون قرار بَنَّاءٍ أو عَمَلٍ صالح .

(١٤ / ٣ / ١٩٩١)

المسيرة الداخلية يجب أن تنطلق بدون انتظار أو إبطاء . علينا أن نضع قرارات وزراء خارجية الدول الثمانى موضع التنفيذ فى كل ما يتعلق بالتعاون الاقتصادى والاجتماعى والثقافى ، ليمضى ترتيب البيت بكل قوة وإخلاص ، برغم أن الشئون الخارجية تطرح نفسها فى نطاق اهتمام عالمى غير قابل للتأجيل كذلك .

فى مقدمة هذه الشئون الخارجية النظام الأمنى للمنطقة ، وهو نظام ـ فى تصورى ـ ذو شقين : أحدهما سياسى ، يتعلق بالمشكلات شبه المزمنة التى تنفجر كل عشر سنين فى صور أزمات حادة ، وقلاقل وحروب . وثانيهما عسكرى ، يتضمن وسائل الدفاع ونوعيته وكثافته .

ولولا أن الشق السياسى يقتضى زمنًا يناسبه لاقترحت أن نفرغ منه أولاً ، لأن التفكير فى إقامة نظام دفاع لمنطقة مستقرة خالية من المشاكل يُخالف التفكير فى إقامة نظام للدفاع من منطقة مرهقة بالخلافات والذكريات الأليمة . فلا بأس إذن من أن نعالج الأمرين معًا وفى وقت واحد .

علينا أن نبدأ بالمشكلة العربية الإسرائيلية ، وهى تتضمن إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل ، وأرجو أن نهتم بالموضوع أكثر من

الشكل ، وأن نركز على المفاوضة بين المتنازعين التى تُسفر عن السلام العادل الشامل .

وعلينا أن نطرح مشكلة الحدود العربية ، ولن نعجز عن إيجاد حل عادل يفتح الأبواب للتعاون الشامل الصادق .

وعند نظر النظام الأمنى العسكرى يجب أن ننظر إليه بعين عربية دولية ، إذ لا يجوز أن ننسى أن الكويت تحررت بفضل التحالف بين العرب والقوات الدولية ، فلا مناص من أن نعتبر مسألة الأمن عربية دولية ، كذلك تتم فى مناخ تعاون ورعاية للمصالح والمبادىء ، وهو أدعى للأمن والاستقرار بالمنطقة ، وأضمن لتهيئة مستقبل خالٍ من المفاجآت المزعجة .

لعله عالم جديد ، يقتضى رؤية جديدة ، وعقلية جديدة .

(٢١ / ٣ / ١٩٩١)

الهدف الأعلى

يجب أن نؤمن بأن الهدف الأعلى للعرب فى هذه الفترة من الزمن هو التنمية الشاملة . إنه يمثل نقلة حضارية من التخلف إلى العصر فى أنظمة الحُكم والزراعة والصناعة والبيئة والتعليم والثقافة والصحة ومختلف الأنشطة التى تؤهل الناس لحياة إنسانية كريمة .

هذا هو الهدف الأعلى ، وماعداه من أهداف فذرائع تهيىء له ، وتمهد وتزيل العقبات من سبيله ، لا أستثنى من ذلك إلا قضايا تحرير الأرض وتقرير المصير ، فهى أهداف فى ذاتها لا ذرائع وغايات لوسائل . أما النظام الأمنى فليس بهدف فى ذاته ، ولا مشكلة الحدود العربية ، ولا تطهير المنطقة من أسلحة الدمار الشامل ، وإنما تكتسب هذه القضايا أهميتها لما تحقق من استقرار ، ولا أهمية للاستقرار إلا باعتباره المناخ المناسب للعمل والتطور ، وإلاَّ فما جدوى استقرار يقوم على الجهل والفقر والتأخر والتهاون فى احترام حقوق الإنسان ؟

إذن فالتنمية الشاملة هى الهدف ، ومالا يجوز تأجيله بحال من الأحوال . علينا أن نؤمن بأن أى نشاط يُبذل فى السياسة الخارجية فإنما نتعامل معه من أجل هذا الهدف الذى يعنى لنا الحياة الحقة ، كما أن التهاون فيه يعنى الانقراض والموت .

وقد تقتضى تصفية القضايا الخارجية وقتًا ، وقد تتعرض لخلافات فى الرأى بين العرب أنفسهم ، أو بينهم وبين الآخرين ، فلا يجوز أن نسمح بأن يؤخرنا ذلك عن البدء فى التنمية ، أو ما يُتاح منها على الأقل .

ربما تعذر إلى حين البدء فى تنمية فى نطاق تكامل عربى شامل ، فيجب أن تبدأ فى نطاق الدول الثمانى المتقفة .

وعلينا أن نتعاهد على ألاَّ تتأثر التنمية بالخلافات السياسية التى قد تعرض لنا بين حين وحين . جميع الدول تتفق وتختلف ، أما التعاون الاقتصادى والاجتماعى والثقافى فيجب أن يمضى فى سبيله بدون توقف ، باعتباره الينبوع الذى تستمد منه حياة الجميع متفقين ومختلفين .

معذرة . . لقد أصبح الانتظار ثقيلاً بعد أن عودتنا الحرب على إيقاع سريع تتوالد فيه الأحداث مع كل ساعة ، بل مع كل دقيقة .

(٢٨ / ٣ / ١٩٩١)

التشاؤم والتفاؤل

لا يصح أن نسارع إلى التشاؤم إذا لم يحقق عالم ما بعد الحرب ما كنا نحلم به بالأسلوب والسرعة اللذين تصورناهما . لنتأمل الأمور بالعقل والموضوعية .

فيما يتعلق بالكويت نتلهف على حُسْنِ الجزاء ، ومقابلة الوفاء بالوفاء، وكان أول واجبات الشعب الكويتى بعد التحرير هو أن يرد إلينا استحقاقاتنا ، ويفتح أبواب العمل لأبنائنا . لننسَ الذات قليلاً ، ولنضبط اللِّسان كثيرًا ، ولنفكر فيما حاق بالكويت وأهلها من كوارث لم يتعرض لمثلها شعب من قبل ، لنفكر فى القتلى والمغتصبين ، فى خراب المؤسسات ، فى الحرائق التى تلتهم الثروة وتلوث الجو وتهدد الحياة البشرية ، فى انعدام الماء والكهرباء والمرافق الصحية والغذاء ، ألا يحق لهذا الشعب أن يغضب ويحزن ؟ . . ألا يحق له أن يؤدب من خانوه وقت الشدة ؟ . . ألا يحق له أن يُؤَمِّن نفسه وهو أقلية ضائعة بين وافدين لم يرعوا له حُرْمة ؟ . . مهلاً يا سادة ، إنهم بشر ، وينبغى أن نتعامل معهم كما يليق بالبشر .

وفيما يتعلق بمشكلات المنطقة ربما حلمنا أن يجتمع مجلس الأمن غداة انتهاء الحرب بتنفيذ قراراته القديمة ، وليُوَجِّهْ إنذاراته إلى أىِّ

مُتَعَنِّتٍ . إنما الحل المنشود لجميع تلك المشكلات هو الحل العادل الذى يحقق السلام والاستقرار . ولن يتم هذا إلا بالمفاوضات وتصفية الخلافات . وتنقية الصدور من الضغائن والذكريات الأليمة . إن الحال هنا لا تنطبق تمامًا على أزمة الخليج . لقد بدأت الأزمة بغزوٍ ونَهْبٍ وتحدٍّ، فجاء رد الفعل مثلها فى عُنْفِهِ وحسمه . أما مشكلات منطقتنا فقديمة ، خابت فى حلها مساعٍ كثيرة ، وآنَ الأوان لاقتحامها وتصفيتها، وعلينا أن نمهد لذلك لَمّا لدينا من اقتراحات وتصورات ، وألاَّ نسمح للوقت بأن يضيع منا أو يسبقنا .

حقًّا ، إن قضية الفلسطينيين بالذات هى الامتحان النهائى لِصِدْقِ العالم الجديد ، ولكن لا يجوز الحُكم على صدقه قبل أن يتبين لنا موقفه النهائى . وجميع الدلائل حتى الآن لا تدعو للتشاؤم .

(٤ / ٤ / ١٩٩١)

انتحـار زعامـة

قامت فى العراق ثورة شعبية شاملة ، ولكن الطاغية قضى عليها من خلال معركة غير متكافئة ، وغير إنسانية . وقد برزت فى أثناء الحوادث حقائق جديرة بالتسجيل ، وإنْ كانت لا تضيف كثيرًا إلى الصورة البشعة التى استقرت فى الذهان .

أولاً : شملت الثورة العراق ـ شماله وجنوبه ـ مما يقطع بأن أغلبية الشعب العراقى ترفض الطاغية ونظامه . ففى مقابل انتصار النظام نجحت الثورة فى الإطاحة بزعامة صدام حسين التاريخية ، وتركته حطامَ طاغيةٍ يقوم حكمه على دعائم السلاح والدم والقهر والكراهية ، تلاشى صدام وأسماؤه الحسنى ، وأساطيره وأوهامه ، ولم يبق منه إلا الحقيقة البشعة العارية .

ثانيًا : ثبت أن الطاغية يملك قوة مجهزة بأحدث الأسلحة البرية والجوية ، وأنه ضن بها على الدفاع عن وطنه ، فَيَسَّرَ لأعدائه نصرًا سريعًا مذهلاً بلا خسائر تُذكر ، معرضًا جيشة الرسمى لهزيمة منكرة فى أسوأ الظروف ، أما قوته الحقيقية فلم يخرجها من قماقمها إلاَّ للانقضاض على شعبه المعذب فى معركة غير عادلة لم يُراعِ فيها رحمة ولا وطنية ولا إنسانية ، ليقيم فى النهاية عرشًا على تلال من جماجم الشهداء .

ثالثًا : وكما دلت حوادث الحرب على غبائه أبانت تحريات خصومه على خيانته للذمة والأخلاق ، ففى ظل سيطرته هُتِكَتْ أعراض ، ونُهبت أموال ، وهُربت مليارات إلى الخارج باسمه وباسم أسرته .

رابعًا : أن الطاغية لم يتورع عن تهديد شعبٍ بالإبادة بعد أن سلط عليه مدافعه وطياراته وأسلحته المشروعة وغير المشروعة ، فكان ذروة جرائمه التى بدأت بدمار الكويت والعراق ، والخسائر فى الأرواح والأموال ، مما لا يحدث جزء منه إلاَّ نتيجة للكوارث الطبيعية الكبرى ، كالزلازل التاريخية والبراكين .

حقًّا إذا لم يُقَدَّمْ الطاغية ومعاونوه إلى محاكمة دولية فلا معنى للحديث عن القيم فى هذه الحياة .

(٨ / ٤ / ١٩٩١)

انفجرت أزمة الخليج فى ٢ أغسطس ، وبلغت ذروتها بحرب مدمرة، وانتهت الحرب بتحقيق أهدافها الأولى ـ تحرير الكويت ـ وتتفاعل الآن عوامل تاريخية معقدة لتتمخض عن مستقبل جديد .

فماذا فعلت بنا فى مصر ؟ وبماذا تعد ؟

سلبيات :

١ ـ فى عالم الاقتصاد بلغت خسائرنا المالية ٢٠ ألف مليون دولار .

٢ ـ ساءت علاقاتنا ببعض البلاد العربية على نحو لم يحدث من قبل، بل خرج مصريون على الإجماع الشعبى الكاسح فى مصر نفسها .

٣ ـ لم يسلم قلب من الألم على ما حل بالكويت من دمار ، ولا على ما حل بالعراق وشعبه .

إيجابيات :

١ ـ موقفنا من الأزمة القائم على المبادىء السامية ، والدفاع عن المصالح المشروعة .

٢ ـ مبادرتنا إلى حَمْل المسئولية فى تحالف مع إخواننا العرب والقوات الدولية ، وأداؤنا المُشَرِّف فى الحرب مما شهد له الجميع .

٣ ـ بدء تعاون عربى جديد مكون من الدول الثمانى للتفكير فى وضع نظام أمنى ، وتكامل اقتصادى اجتماعى ثقافى ، مع ترك الباب مفتوحًا لمن يشاء أن ينضم إليه .

٤ ـ تنازل دول عربية صديقة والولايات المتحدة عن قَدْرٍ لا يُستهان به من ديوننا .

٥ ـ التحرك شرقًا وغربًا لحل مشكلات المنطقة تطلعًا إلى استقرار راسخ وعدل شامل .

٦ ـ اشتراك جميع البلاد العربية فى اجتماع مجلس الجامعة (٣٠ / ٣ / ١٩٩١) مما يبشر بتصفية الخلافات ولو بعد حين .

٧ ـ تكثيف العناية بالتنمية الشاملة ، كما وضح ذلك فى حديث السيد الرئيس مع رئيس تحرير الأهرام .

الفريضة الغائبة :

شد ما وددنا أن تحظى الديمقراطية بدفعة جديدة تناسب أهميتها فى البعث الشعبى والنهضة المنشودة ، وبخاصة أن الدرس الأول لكارثة الخليج هو أنها ثمرة مرة لرجل مستبد ، ونظام استبدادى ، ولكن باب الأمل لن يغلق فى هذا الشأن إلا ببلوغ المرام .

(١١ / ٤ / ١٩٩١)

مبادرة بـوش

أخيرًا جاءت مبادرة الرئيس « بوش » ، كانت مفاجأة بكل معنى الكلمة ، ولكنها مفاجأة سعيدة لأنصار القانون والشرعية والحل السلمى ، جاءت تبشر بعودة الحق ، مع تجنيب المنطقة ويلات الخراب والدمار وإزهاق الأرواح بغير حساب .

والحق أنه لا أحد يؤيد العدوان ، وما من دولة إلاَّ وطالبت بعودة الحق إلى أصحابه ، والكثرة الغالبة ترفض الحرب وترغب فى الحل السلمى ، وفى مقدمة الجميع الشعب الأمريكى نفسه ، حتى لقد بدا حينًا من الوقت أنه لا يريد الحرب ، إلاَّ الرئيس الأمريكى وقلة معه ، ولو كان « بوش » حاكمًا مستبدًّا أو سيدَ قراره لَهَان الأمر ونفذ المقدور ، ولكن ما العمل وهو رمز الديمقراطية فى العصر الحديث . وسارت الأمور خطوة بعد أخرى ، فكانت زيارة الرئيس الأمريكى لدول شتى فى الغرب والشرق ، فالقرار الأخير لمجلس الأمن ، ثم المبادرة .

وهنا يثور فى الخاطر سؤال : تُرَى أكانت المبادرة مفاجأة لنا ـ نحن القراء ـ فحسب ، أم لنا وللدول التى زارها ؟ أرجو أن يكون كل شىء قد تم الاتفاق عليه فى الزيارة ، أو فى الأقل ألاَّ تسفر المبادرة عن تراجع عن مبادىء لا يجوز التراجع عنها .

إنى من دُعاة السلم ، ومن دعاة التفاوض ، ومن دعاة حل جميع مشكلات المنطقة التى تزعزع أمنها كل بضعة أعوام ، ومن دعاة الاتفاق على نظام أمنى جامع مانع ، ولكن إدانة العدوان وإعادة الحق والشرعية من المُسَلَّمَاتِ التى لا يجوز المساس بها أو التساهل فيها .

إن مبادرة بوش مفاجأة سعيدة لنا ، نرجو أن تؤدى إلى الحل السلمى المنشود ، وتحقق الحق والعدل والسلام الشامل فى المنطقة .

(١٨ / ٤ / ١٩٩١)